



بنك الجزائر  
BANK OF ALGERIA



مداخلة محافظ بنك الجزائر  
السيد صالح الدين طالب  
في اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة والأربعين  
لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
جدة، المملكة العربية السعودية، 18-19 سبتمبر 2022

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لمعالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي على الدعوة في هذا اللقاء السنوي الهام، كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان فهد بن عبدالله المبارك محافظ البنك المركزي السعودي على استضافة الدورة وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مع أسى عبارات المودة والتقدير والأخوة لكل الحضور الكرام كل باسمه ومقامه ولكل من ساهم في تنظيم هذه الجلسة الكريمة وكذا فرق العمل المنبثقة عن المجلس، أملين أن تتوج فعاليات هذه الدورة بالنجاح.

تعتبر تحديات التغيير في المناخ من أهم القضايا التي تواجه القطاع المصرفي في الزمن الحالي والتي تجسدت في جملة من المخاطر أهمها مخاطر القروض، السوق، السيولة وكذا المديونية، ما ينبغي أن تتضمنه أولوياتنا في الاستثمار في البنية التحتية الخضراء للمساعدة على تخفيف حدة تغير المناخ، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتعزيز المساعدات الاجتماعية للحد من عدم المساواة المتزايد.

مساهمة الجزائر في قضية تغير المناخ تتضح من خلال خطة عمل الحكومة التي وضعت تحول الطاقة في قلب سياسات التنمية في البلاد، ما يترجم مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات والخطط الحكومية التي تشمل جميع القطاعات الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني، حيث تكلفت جهود الدولة بتحقيق الاستقلالية التامة لوزارة البيئة نهاية سنة 2020 من دسترة الحق في البيئة وضمان الاستعمال العقلاني للموارد إلى حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، وهذا من أجل تعزيز التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر ومعالجة ظاهرة التغيّر المناخي بناء على برامج أهداف التنمية المستدامة في دفع العمل العالمي.

أما فيما يخص "التمويل الأخضر" في الجزائر، فإنه يحظى بمكانة محورية وأساسية في مسار الاستدامة البيئية المسطرة في برنامج الحكومة، وخير دليل على ذلك استحداث وزارة كاملة الصلاحيات سنة 2020 متخصصة في مجال الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة، وهذا كونها تساهم في الدفع بمشاريع الطاقة المستدامة والنمو الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر في نفس الوقت، إلى إعادة ادماجها في سبتمبر 2022 إلى قطاع البيئة لاعتبارات استراتيجية، بالإضافة إلى إعادة بعث وتأهيل مشروع السد الأخضر المجسد فعليا سنة 1970 بتشجير حزام طولي مساحته 3 ملايين هكتار آنذاك يمتد من الحدود الشرقية إلى الغربية بعمق 20 كلم، حيث سطرت الدولة برنامج جديد لإعادة تشجير الغابات وحماية مدن الشمال من زحف الرمال ومن التصحر، وهذا بهدف زيادة الغطاء الغابي وإعادة تأهيل النظم البيئية المتضررة، بعد نجاح مشروع غرس 43 مليون شجرة العام المنصرم 2021، ومنهم إلى بعث برنامج إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالتالي الحد من أثر التحديات العالمية، مثل ظاهرة التغيّر المناخي، وغياب التنوع البيولوجي وما إلى ذلك. وبالتالي التوجه إلى التوسع في مجال التمويل

الأخضر وتطوير آليات مناسبة للقطاع المالي والقطاع الاقتصادي من أجل الاستفادة منه لدفع مشاريع الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، أؤكد أن بلادي الجزائر تجدد التزامها التام بدعم الجهود العالمية الرامية نحو مواجهة تغير المناخ، ودعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وتقليل الانبعاثات، كما أنها على استشارة دائمة وانخراطها في المشاكل العالمية كشريك مسؤول وهي موفية بالتزاماتها، حيث نأمل من هذا المنبر السامي أن توضع حلقة "الاقتصاد الأخضر" من أولوية الأولويات خاصةً وعالمنا اليوم يشهد تحديات جمة تلقي بظلالها على كافة أوجه الحياة البشرية.

كما نثني ونعزز على مجمل جهود صندوق النقد العربي في مواجهة قضايا التغيرات المناخية والتمويل الأخضر والمستدام، وكذا مختلف الاستنتاجات المسجلة والتوصيات الجد معتبرة ذات الصلة متطلعين إلى تطبيق فعلي بما يتماشى مع ما هو مسطر من أهداف.

أشكركم على كرم الاصغاء والسلام عليكم